

Distr.: General
18 November 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون

البندان ١١٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك
المتعلقة بحقوق الإنسان
مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (A/58/429-S/2003/982)، يشرفني أن أطلعكم على معلومات إضافية تتعلق باضطهاد القوات التركية للصحفيين في الجزء المحتل من قبرص، وهو ما يكشف النقاب عن التغلغل العسكري التركي في حياة القبارصة الأتراك ومساعدته لقمع إرادة الطائفة التركية القبرصية.

وقد أثبتت مسألة قمع الصحفيين في المنطقة المحتلة، في كثير من الأحيان، في رسائلنا الموجهة إليكم، وأعربنا خاصة عن القلق للاعتداءات الموجهة ضد الصحيفة القبرصية التركية اليومية Afrika ومراسليها. وما الجريمة التي ارتكبتها من يضطهدهم الجيش التركي ونظام الاحتلال في قبرص سوى جرأتهم على تحدي سياسات أنقرة والسيد دنكطاش بشأن القضية القبرصية بأقلامهم. وما زالت تتوالى الاحتجاجات والمظاهرات ضد هذه السياسة المرفوضة، التي تشكل انتهاكاً للحريات الأساسية للقبارصة الأتراك، في أنحاء عديدة من العالم وكذلك من قبل العديد من الرابطات الصحافية الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان المرموقين.



لكن لسوء الحظ، وبدلاً من الإصغاء للنداءات المتزايدة من القبارصة الأتراك من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة القبرصية وإعادة توحيد قبرص، صعّدت تركيا ونظام الاحتلال من سياسة الترويع والمضايقة ضد الصحافة القبرصية التركية. ومن الواضح أن أعمال قمع الصحافة تزايدت مؤخراً في ضوء المظاهرات الحاشدة التي نظمها القبارصة الأتراك للمطالبة بتغيير سياسة تركيا التي عفا عنها الزمن في قبرص، وبسبب العدد المتزايد من المقالات الافتتاحية والمقالات التي تنتقد تركيا والسيد دنكطاش لسياساتهما غير المنطقية والمثيرة للشقاق في ما يتعلق بإيجاد حل لهذه المشكلة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وكما أوردت الصحافة القبرصية التركية، وعقب شكوى تقدم بها الجيش التركي، شُنت "عملية اضطهاد" في قبرص المحتلة (الأنباء القبرصية البديلة www.hamamboculeri.com) ضد الصحفيين والحررين. وما الحالات التالية للصحفيين الذين وُجّهت لهم اتهامات يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ سوى مؤشر على الأوضاع المذكورة أعلاه:

(أ) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، رُفعت دعوى ضد باساران دُزغن، محرر صحيفة KIBRIS اليومية، بشأن مقال كتبه بعنوان "Kimin Garantoru" وصدر يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وُجّهت له اتهامات تتعلق بـ "سب وإهانة الشخصية المعنوية لقيادة قوات الأمن" ودعا من يسمى بـ "المدعي العام" إلى الحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. وسيُحاكم دُزغن في محكمة عسكرية؛

(ب) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، رُفعت دعوى ضد حسن هاستورر، صاحب عمود في صحيفة KIBRIS، بشأن مقال كتبه يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣. وسيُحاكم حسن هاستورر "لإثارة الحقد على الدولة بنية هدّامة وتقويض الدولة فضلاً عن إهانة ضباط تركيا وسبهم وإثارة الكراهية ضدهم". ويطالب النظام غير الشرعي بسجنه لمدة تصل إلى ١١ سنة؛

(ج) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، رُفعت دعوى ضد سليمان إرغوكلو، المحرر العام في صحيفة KIBRIS، لنشر هذين المقالين؛

(د) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، رُفعت دعوى ضد حسن قهفشيوغلو، صاحب عمود في صحيفة ORTAM اليومية، بشأن مقال كتبه. والسيد قهفشيوغلو متهم "بسبب وإهانة الشخصية المعنوية لقيادة قوات الأمن". ودعا "المدعي العام" إلى الحكم عليه بالسجن لمدة ١١ سنة وسيُحاكم السيد قهفشيوغلو في محكمة عسكرية؛

(هـ) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، رُفعت دعوى ضد محمد دافوكلو، المحرر العام لصحيفة ORTAM اليومية، لكونه المسؤول عن الصحيفة التي نشرت المقال المذكور أعلاه.

وبالنظر إلى السياسة القمعية التي تنهجها قوات الاحتلال التركية والنظام غير الشرعي في المنطقة المحتلة من قبرص، ننشادكم، بوصفكم قائد منظمة تضع حماية حقوق الإنسان في صميم جدول أعمالها، أن تمارسوا نفوذكم على الحكومة التركية لكي تضع حداً لقمع الصحافة وتحترم حق الطائفة التركية القبرصية الأساسي في حرية التعبير.

ونكون ممتنين للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن، ومن وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١١٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) أندرياس د. مافرويانييس